

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤
بمنظّم السجل العيني ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق السجل العيني ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة صندوق السجل العيني (بطريق التمرير) والمعتمد محضره

من وزير العدل بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٠ ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ١/٣/٢٠٠١ ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تعين القرى والمدن الآتية أقساماً مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس

إثبات المحررات فى السجل العيني ، وهى :

أولاً - محافظة الدقهلية :

مركز المنصورة : مدينة المنصورة .

ثانياً - محافظة دمياط :

مركز الزرقا : الزرقا .

ثالثاً - محافظة المنوفية :

مركز تلا : تلا .

رابعاً - محافظة الشرقية :

- مركز أولاد صقر : أولا صقر .
- مركز الزقازيق : القنايات .
- مركز الإبراهيمية : الإبراهيمية .
- مركز الحسينية : حصة المنصرة .

خامساً - محافظة الإسماعيلية :

- مركز فايد : سرايوم .

سادساً - محافظة كفر الشيخ :

- مركز الحامول : الأبعادية البحرية .
- مركز بيلا : كفر العجمي .
- مركز كفر الشيخ : الحمرا .

سابعاً - محافظة الجيزة :

- مركز إمبابة : برقاش .
- مركز أوسيم : برطس .

ثامناً - محافظة الفيوم :

- مركز أبشواي : طبهار .
- مركز طامية : طامية .

تاسعاً - محافظة المنيا :

- مركز أبو قرقاص : بني محمد شعراوي .

عاشرًا - محافظة أسيوط :

- مركز ديروط :

٢ - كودية الإسلام .

١ - كودية النصارى .

هادي عشر - محافظة سوهاج :

- مركز المنشأة : الكوامل قبلى .

(المادة الثانية)

تعتبر كل من سكنات القرى المشار إليها بالمادة السابقة وحدة عقارية فى جملتها .

(المادة الثالثة)

تستبعد الكتلة السكنية من المدن الآتية :

- ١ - المنصورة - محافظة الدقهلية .
- ٢ - الزرقا - محافظة دمياط .
- ٣ - تلا - محافظة المنوفية .
- ٤ - أولاد صقر - محافظة الشرقية .
- ٥ - القنايات - محافظة الشرقية .
- ٦ - الإبراهيمية - محافظة الشرقية .
- ٧ - سراييوم - محافظة الإسماعيلية .
- ٨ - طامية - محافظة الفيوم .

(المادة الرابعة)

يسرى نظام السجل العينى على الأقسام المساحية المشار إليها فى المادة الأولى

اعتباراً من ١/١٠/٢٠٠٢

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ١٢/٣/٢٠٠١

وزير العدل

المستشار/ فاروق سيف النصر